العولمة وعلاقتها بالتحديث والتنمية السياسية في دول العالم الثالث - ليبيا نموذجا

■ د. إبراهيم أبوصلاح إبراهيم *

● تاريخ استلام البحث 2025/09/20م. ● تاريخ قبول البحث 2025/12/03م

■المستخلص

تتناول هذه الدراسة الإشكالية المعقدة لتداخل تأثيرات العولمة مع مسارات التحديث والتنمية السياسية في دول العالم الثالث، باستخدام الحالة الليبية كنموذج تحليلي. تنطلق من إشكالية رئيسية تتمثل في كيفية تشكّل العلاقة الجدلية بين العولمة كمشروع هيمنة خارجي، والتحولات الداخلية المرتبطة بالتنمية السياسية في دولة ريعية ذات خصوصية تاريخية وسياسية مثل ليبيا. وتكمن أهمية الدراسة في سعيها لتقديم قراءة نقدية تكشف عن التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية المفسرة لأزمة التنمية السياسية، متجاوزةً التحليلات الأحادية الجانب.

تهدف الورقة إلى تحليل الأبعاد النظرية للعولمة وتفاعلاتها مع مفاهيم التحديث والتنمية، وتشريح تجليات هذه الأبعاد في السياقين العربي والليبي، وتقييم أثرها على بناء الدولة والهوية المجتمعية، واستشراف إمكانيات التحول الديمقراطي. وتبنى على فرضية مفادها أن العولمة قد ساهمت، عبر آلياتها غير المتكافئة، في تعميق التناقضات البنيوية الداخلية في ليبيا، مما أدى إلى تشويه مسار التحديث وإعاقة إمكانية قيام تنمية سياسية حقيقية، وتحوّلت من إطار ضاغط إلى عامل فاعل في تفكك الدولة واستدامة أزمتها بعد 2011.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، مع الاعتماد على مراجعة الأدبيات وتحليل الوثائق. وتخلص إلى أن التنمية السياسية في السياقات الهشة مثل الليبي لا يمكن أن تكون نتاجاً لضغوط العولمة الخارجية فحسب، بل تحتاج إلى مشروع داخلي

* أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E-maiI ibr.ibrahim@uot.edu.ly

توافقي يعيد بناء الشرعية على أساس المواطنة والمؤسسات، ويُفاعل مع المنظومة العالمية بانتقائية وذكاء.

الكلمات المفتاحية: العولمة، التحديث، التنمية السياسية، ليبيا، الدولة الريعية، الفشل المؤسسي.

■ **Abstract:**

This study addresses the complex problematic of how globalization's influences intertwine with the trajectories of modernization and political development in Third World countries, using the Libyan case as an analytical model. It stems from a central research problem concerning the nature of the dialectical relationship between globalization as an external hegemonic project and the internal transformations associated with political development in a rentier state with unique historical and political characteristics like Libya. The significance of the study lies in its endeavor to provide a critical reading that reveals the interplay between internal and external factors explaining the crisis of political development, moving beyond one-sided analyses.

The paper aims to analyze the theoretical dimensions of globalization and their interactions with concepts of modernization and development, dissect the manifestations of these dimensions in the Arab and Libyan contexts, assess their impact on state-building and societal identity, and explore possibilities for democratic transformation. It is built on the hypothesis that globalization, through its unequal mechanisms, has contributed to deepening the internal structural contradictions in Libya, leading to a distortion of the modernization path and hindering the possibility of genuine political development. It transformed from a constraining framework into an active factor in the state's disintegration and the perpetuation of its crisis post-2011.

The study adopted the descriptive-analytical and historical methods, relying on a review of literature and document analysis. It concludes that political development in fragile contexts like Libya cannot be merely a product of external globalization pressures. Instead, it requires an internal consensual project that rebuilds legitimacy based on citizenship and institutions, and engages with the global system selectively and intelligently.

Keywords: Globalization, Modernization, Political Development, Libya, Rentier State, Institutional Failure

■ **مقدمة:**

تشكل ظاهرة العولمة الإطار الحاكم الأبرز للعلاقات الدولية المعاصرة، حيث تفرض تحولات عميقة على كيان الدولة الوطنية وسيادتها، وتعيد تشكيل الخيارات الاقتصادية والمسار الثقافي للمجتمعات. وتأتي دول العالم الثالث، ومن ضمنها الدول العربية، في صلب هذه التحولات، كونها الأكثر عرضة لتحديات العولمة وأقل استعداداً لاستثمار فرصها، مما يجعل علاقتها بها علاقة إشكالية تتأرجح بين الاندماج القسري والتعصب للهوية.

في هذا السياق، تبرز ليبيا كنموذج فريد ؛ فمن دولة ريعية قائمة على نظام شمولي طويل الأمد، إلى دولة منهارة تعيش حالة من الفوضى المؤسساتية والانقسام السياسي في أعقاب أحداث 2011. لطالما حاول النظام السابق تبني خطاب تحديثي منفرد، تميز بمحاولات تنموية طموحة وموقف عدائي من العولمة السياسية والثقافية، بينما انخرط جزئياً في عولمة الاقتصاد النفطي. وهذا يطرح أسئلة جوهرية: كيف تفاعلت ليبيا مع أبعاد العولمة المختلفة خلال العقود الماضية؟ وما هي تأثيرات هذا التفاعل على مسار التحديث السياسي والاجتماعي فيها؟ وهل يمكن الحديث عن "تنمية سياسية" حقيقية في ظل هذه الديناميكيات المعقدة بين العولمة من الخارج وهشاشة البنية من الداخل؟

لذا، تسعى هذه الورقة إلى تحليل طبيعة العلاقة الجدلية بين العولمة (كقوة خارجية فاعلة) وبين عمليتي التحديث والتنمية السياسية (كمشاريع داخلية) في ليبيا. وتنطلق من فرضية مفادها أن العولمة، بآلياتها غير المتكافئة، قد ساهمت في تشويه مسار التحديث الليبي، وعمقت من أزمات التنمية السياسية، وساعدت في الانتقال من دولة مركزية قوية إلى فشل دولة وفوضى سياسية، دون أن تؤسس لبديل حقيقي قائم على الديمقراطية والتعددية والمواطنة.

■ **مشكلة الدراسة:**

تتمثل المشكلة البحثية الأساسية لهذه الدراسة في **الكيفية التي ساهمت بها التفاعلات المعقدة مع ظاهرة العولمة في تشكيل وتشويه مسار التحديث والتنمية السياسية في ليبيا،**

وتبحث الدراسة في هذا الإشكال من خلال تساؤلات رئيسية: كيف تفاعلت الدولة الليبية، بخصائصها الريعية والسلطوية، مع أبعاد العولمة المختلفة خلال العقود الماضية؟ وما هي الآليات التي من خلالها أثرت هذه التفاعلات على قدرة الدولة على تحقيق تنمية سياسية حقيقية؟ وكيف يمكن فهم التحول من دولة مركزية قوية إلى حالة الفشل المؤسسي الحالية في ضوء هذه الديناميكيات؟

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة نواحي:

1. **الأهمية النظرية:** تساهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول تأثير العولمة على دول العالم الثالث، وتقديم نموذج تحليلي يربط بين العولمة والتنمية السياسية في سياقات الدولة الريعية.
2. **الأهمية التطبيقية:** تقدم قراءة تحليلية للحالة الليبية تساعد في فهم جذور الأزمة السياسية الحالية وتقديم رؤى قد تفيد في مسارات إعادة الإعمار والتحول الديمقراطي.
3. **الأهمية المنهجية:** تتبنى منظوراً نقدياً يتجاوز القراءات المبسطة للعولمة، مع التركيز على التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل المصير السياسي للدول.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل الأبعاد النظرية والتاريخية للعولمة وتفاعلها مع مفاهيم التحديث والتنمية السياسية.
2. تشريح تجليات الأبعاد المختلفة للعولمة (الاقتصادية، السياسية، الثقافية) في السياق الليبي.
3. تقييم تأثير التفاعل مع العولمة على بناء الدولة والمؤسسات السياسية في ليبيا.
4. استشراف إمكانيات تحقيق تنمية سياسية حقيقية في ليبيا في ظل تداعيات العولمة وأزماتها الداخلية.

■ **فرضية الدراسة**

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

لقد عملت العولمة، من خلال آلياتها غير المتكافئة وأبعادها المتشابكة، على تعميق التناقضات البنيوية الداخلية في الدولة والمجتمع الليبي، مما أدى إلى تشويه عملية التحديث ومن ثم إعاقة إمكانية تحقيق تنمية سياسية مستدامة، وقد تحولت هذه الديناميكية من كونها تحدياً يمكن إدارته في ظل دولة مستقرة إلى عامل محوري في تفكك الدولة ذاته بعد عام 2011.

■ **منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** كمنهج رئيسي، بهدف وصف الظواهر وتحليل العلاقات بين المتغيرات، وقد تم دعم هذا المنهج بـ **المنهج التاريخي** لتتبع التطور الزمني للظاهرة وجذور الأزمة الليبية، واعتمد جمع البيانات على **المراجعة المكتبية المنهجية** للمصادر الثانوية من أدبيات أكاديمية وتقارير ووثائق رسمية، مع استخدام **أسلوب دراسة الحالة** للتعمق في التحليل الليبي.

سادسا: حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية**: تركز على الفترة من أواخر القرن العشرين (صعود خطاب العولمة) وحتى المرحلة الانتقالية الحالية في ليبيا، مع إشارات تاريخية ضرورية.
- **الحدود الجغرافية**: تقتصر دراسة الحالة على ليبيا، مع تحليل سياقها الإقليمي العربي.
- **الصعوبات**: تشمل صعوبة الوصول إلى بيانات ميدانية دقيقة في ظل الظروف الراهنة في ليبيا، وتعقيد وتشابك العوامل المؤثرة.

■ **المبحث الأول:**

تأصيل المفاهيم الأساسية: العولمة، التحديث، التنمية السياسية

يتطلب تحليل العلاقة بين العولمة والتحولات السياسية في دول العالم الثالث، مع ليبيا كنموذج، تأصيلاً مفاهيميا دقيقاً، ويهدف هذا المبحث إلى تفكيك المفاهيم المركزية

الثلاثة: العولمة بوصفها القوة الفاعلة الخارجية، والتحديث كمسار نظري للتغيير، والتنمية السياسية كهدف عملي للدولة والمجتمع، تمهيداً لدراسة تفاعلاتها في الإطار الليبي.

- **أولاً: المسارات التكوينية للعولمة: من العالمية إلى الهيمنة الشاملة**

شاع استخدام مصطلح "العولمة" (Globalization) لغوياً مع انتهاء الحرب الباردة، إلا إن الممارسات التي يشير إليها تضرب بجذورها في عمق التاريخ البشري، مما يكشف عن فجوة بين حداثة اللفظ وقِدم الظاهرة[1]، فقد اتسمت ديناميكيات التفاعل الدولي، عبر حقب مختلفة، بمحاولات متكررة لتجاوز الحواجز الإثنية والحدودية الضيقة، والسعي نحو صياغة أطر ثقافية أو سياسية جامعة، غالباً ما كانت تستند إلى منطق القوة والمصلحة المشتركة للمراكز المهيمنة[2]، ويمكن تلمس بذور هذا التوجه في مشاريع الإمبراطوريات القديمة كالرومانية والفارسية، التي سعت إلى صبغ المناطق الخاضعة لها بصبغة ثقافية وقانونية موحدة، في سابقة تاريخية لمحاولة "تعميم" نمط حياة معين على تنوع بشري واسع[3] .

غير إن التشكيل الحديث للعولمة، بوصفها نظاماً معقداً ومترابطاً، يُرجعه معظم الباحثين إلى التحولات الجذرية التي رافقت صعود الرأسمالية الأوروبية، بدءاً من عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر، والتي أطلقت حركة غير مسبوقة لتبادل السلع والأموال والأفكار عبر القارات[4]، ثم تأتى اكتمال أهم ملامحها مع الحقبة الاستعمارية في القرن التاسع عشر، حيث تم تدعيم التشابك الاقتصادي العالمي بقوة عسكرية وسياسية مباشرة، مؤسساً لنظام عالمي هرمي ترسخ لاحقاً بمصطلح "العولمة[5]"

ولفهم هذا التطور التاريخي الطويل، قدم رولاند روبرتسون نموذجاً مرحلياً يربط بين تطور العولمة وصعود الدولة القومية ذاتها، مقسّماً إياها إلى خمس مراحل: الجينية (نمو المجتمعات القومية)، والنشوء (تبلور العلاقات الدولية)، والانطلاق (انتشار مفاهيم الهوية الفردية والقومية عالمياً)، وصراع الهيمنة (الحروب العالمية والقطبية الثنائية)، وأخيراً مرحلة عدم اليقين (ما بعد الحرب الباردة وبروز الوعي الكوني والهويات المضادة)[6].

أما الصياغة المفاهيمية الأكثر تأثيراً فجاءت من مارشال ماكلوهان في ستينيات القرن

العشرين بمصطلح "القرية الكونية"، مركزاً على الدور الحاسم للثورة التقنية في وسائل الاتصال، التي قلصت الزمان والمكان وغيرت طبيعة الإدراك الاجتماعي والسياسي للأحداث العالمية، كما في حرب فيتنام التي حوّلت المتلقي إلى شاهد ومشارك افتراضي[7] لقد أدرك ماكلوهان أن التقنية لا تنقل المعلومات فحسب، بل تعيد تشكيل البيئة الحسية والذهنية للإنسان، جاعلة العالم شبكة مترابطة من التأثيرات المباشرة[8]، مع الإشارة إلى مركزية الولايات المتحدة كقلب نابض لهذه الشبكة التقنية والثقافية الناشئة[9] ، وقد تبنى هذه الرؤية الاستراتيجية زبيغنيو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي، الذي روّج لمصطلح "المدينة الكونية" (Global City) كتوصيف لهيمنة الولايات المتحدة الثقافية والمعلوماتية، معتبراً إياها المحرك الأساسي للثورة "ما بعد الصناعية[10]" .

وقد بلغت الدعاية لمشروع العولمة ذروتها في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث تم تقديمه ليس مجرد انتصار اقتصادي-سياسي، بل بوصفه حتمية تاريخية مصحوبة بحزمة من القيم الكونية المطلقة كالديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان ونهاية التاريخ[11] ، وكان الهدف من هذا الطرح هو تبرير وتعميم النموذج الاقتصادي-الاجتماعي للقطب المنتصر، وهو النموذج الليبرالي القائم على اقتصاد السوق[12]، وإضفاء شرعية أخلاقية وإنسانية على الهيمنة الجديدة في مرحلة ما بعد الصراع الأيديولوجي[13] .

"ويخلص الباحث إلى أن العولمة، في جوهرها التاريخي، ليست ظاهرة طارئة أو محايدة، بل هي الإطار الأحدث والأكثر تعقيداً لعلاقات الهيمنة التي ميزت النظام العالمي عبر العصور. إنها أيديولوجيا مقنعة تلبس ثوب الحتمية التقنية والكونية القيمية، بينما تكرس في الواقع هيمنة ثقافية واقتصادية وسياسية شاملة، تهدف إلى صياغة العالم وفق رؤية أحادية، مستخدمة أدوات اتصالية غير مسبوقة في التأثير. إن قراءة تاريخها تكشف عن استمرارية جوهرية: تحول أشكال السيطرة من الإمبراطوريات العسكرية إلى الشركات متعددة الجنسيات والشبكات المعلوماتية، مع بقاء الهدف واحداً وهو تعميم نمط الحياة والقيم التابعة للمركز المهيمن" .

● **ثانياً: العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد: تشظي التعريف ووحدة الغاية**

يُظهر التناقض في تعريف العولمة تناقضها الذاتي؛ فهي ظاهرة كونية في ادعائها، لكنها تظل محل صراع تأويلي حاد يعكس الموقع الأيديولوجي للباحث وموقفه من الحداثة وما بعدها[14]. هذا الالتباس الذي يحيط بتعريفها ليس قصوراً منهجياً، بل هو نتاج طبيعي لطبيعتها الشاملة والمفككة في آن واحد، مما يجعل الإمساك بتعريف جامع مانع ضرباً من المستحيل[15] .فالاقتصادي يراها مرحلة متقدمة من عولمة الإنتاج والأسواق المالية، والسياسي يراها أزمة في سيادة الدولة، وعالم الاجتماع يراها ظهوراً لقضايا ومجتمعات مدنية عابرة للحدود، والمثقف يراها غزواً ثقافياً. هذا التعدد يقود إلى حقيقة أساسية: لا وجود لعولمة واحدة، بل لعولمات متوازية ومتداخلة (اقتصادية، سياسية، ثقافية، اجتماعية) تتفاعل بدرجات متفاوتة[16]، ويميز خالد الحروب بدقة بين "العولمة" كحالة نهائية متخيلة، و"التعولم" كعملية يومية ديناميكية ومتواصلة من الاختراق والتفاعل[17] .

من منظور أنصارها، كما يقدمه توماس فريدمان، فهي "عملية حتمية" للتكامل الصارم بين الأسواق والدول والتقنيات، تتيح حركة غير مسبوقة للأفراد ورؤوس الأموال والمعلومات[18]، وبينما يرى نقادها السياسيون، مثل تريسي، أنها مشروع سياسي صريح يدعو إلى تفكيك سيادة الدولة الوطنية لصالح قيم الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان بشكلها الغربي[19]، ويسعى تعريف رونالد روبرتسون إلى الحياد الظاهري بوصفها "اتجاهاً تاريخياً" لانكماش العالم وزيادة الوعي بهذا الانكماش، بينما يربطها أنتوني غيدنز عضوياً بالحداثة المتأخرة، حيث يذوب الفصل بين الداخلي والخارجي في شبكة كثيفة من العلاقات العالمية[20] .

وتجمع معظم التعريفات على أنها عملية تقود، نظرياً، من التجزئة إلى الوحدة النسبية، ومن الصراع إلى التوافق القسري أحياناً[21]، عبر إلغاء فعالية الحدود الجغرافية وخلق روابط تتجاوز سيطرة الدولة القومية[22] . ويتجلى أحد أبرز مظاهرها في الانزياح التدريجي للسلطة من الدولة إلى فاعلين من غير الدول، أبرزهم الشركات المتعددة الجنسيات، مدفوعاً بالتقدم التقني والحاجة إلى أسواق استهلاكية عالمية[23]، وهي ليست إلغاءً للمحلي، بل هي

إعادة صياغته عن طريق إدخال البعد العالمي كعامل حاسم ومكافئ في التأثير للعامل الداخلي[24]، ويمكن إدراكها عملياً، كما يقترح روزناو، عبر ثلاث عمليات مترابطة: طوفان المعلومات، وتجانس الخصائص المجتمعية، وتراجع حدة الحدود[25] ، مما يخلق وهم "القرية الكونية" التي تخفي في طياتها تناقضات هائلة[26] .

ويصل التحليل النقدي إلى لب المشكلة: فبالنسبة لمعظم العالم، تعني العولمة في ممارساتها اليومية "الأمركة"، أي تعميم نمط الحياة والاستهلاك والقيم الأمريكي بوصفه المعيار الكوني الوحيد[27]، وقد انعكس هذا الالتباس حتى على التسمية في الفكر العربي، بين "الكوكبة" و"الكونية"، لكن غلبت "العولمة" كلقب للإدانة أكثر منه للوصف[28] ، ويلخص برهان غليون جوهرها التقني: كثافة وسرعة تدفق المعلومات التي تخلق إحساساً قسرياً بوحدة العالم[29] ، بينما يحذر محمود أمين من أنها، رغم طابعها التاريخي الموضوعي، تظل معركة هيمنة تخوضها الدول الكبرى والشركات العابرة للقوميات[30] .

"ويرى الباحث أن هذا التشظي التعريفي للعولمة هو بالضبط ما يجعلها أداة فعالة للهيمنة، فغموضها وشموليتها يسمحان بتوظيفها بشكل مرن: كحتمية تقنية لا مفر منها، أو كقيم إنسانية سامية، أو كضرورة اقتصادية، وهذا الغموض يخفي الوحدة الجوهرية لمشروعها، وهو تعميم النموذج الغربي-الأمريكي في كافة المجالات. فجميع التعريفات، رغم تنوعها، تشير في النهاية إلى عملية إعادة هيكلة للعالم وفق معايير ومعادلات تضع المراكز الرأسمالية في القمة وتكرس تبعية الأطراف. إنها أيديولوجيا الهيمنة في عصر ما بعد الاستعمار المباشر، ترفض التعريف الواضح لأن في الوضوح خطر فضح الآليات[31] ، ويتفق هذا مع الإجماع الخفي بين الدارسين على أنها مسار لإضفاء الطابع العالمي على أنماط السياسة والاقتصاد والثقافة الغربية، وخاصة الأمريكية[32] ، وعليه، يمكن تعريفها إجرائياً بأنها: **الحزمة المعقدة والمتداخلة من العمليات الاقتصادية والاتصالية والسياسية والثقافية التي تؤدي إلى تداخل شبه كلي للمجالات المحلية والقومية في فضاء عالمي موحد افتراضياً، لكنه هرمي في الواقع، مما يقوض استقلالية الفعل الوطني ويخلق أشكالاً جديدة من التبعية والاندماج غير المتكافئ في النظام العالمي .**

● **ثالثاً: النظام الإقليمي العربي: بين التماسك للهوية والتفكك السياسي**

يشكل العالم العربي، من الناحية الثقافية، نموذجاً فريداً لنظام إقليمي متجانس، تربطه لغة واحدة ودين مشترك وتاريخ متشابك وذاكرة جمعية، من المحيط إلى الخليج، مما يخلق شعوراً قوياً بالانتماء إلى كيان حضاري واحد يتجاوز الحدود المصطنعة للدول[33] ، وقد حاول هذا النظام أن يجد تجسيده السياسي الرسمي مبكراً بتأسيس جامعة الدول العربية في 1945، ككيان يعبر عن هذا التجمع ويدمج إرادته في النظام الدولي بوصفه منظومة إقليمية فرعية[34] ، إلا إن هذا الكيان، ورغم شبكة المعاهدات والمنظمات المتخصصة التي أنتجها، بقي هيكلاً ضعيفاً، عاجزاً عن تحقيق التكامل أو مجاراة التطور في نظم إقليمية أخرى، بل وتحول أحياناً إلى ساحة لتصفية الخلافات القطرية بدلاً من حلها[35] .

ويعود هذا الإخفاق البنيوي إلى عاملين: خارجي وداخلي. فعلى الصعيد الخارجي، عملت القوى الدولية، ولا سيما في فترة الحرب الباردة، بنشاط على منع أي تحول جدي نحو الوحدة العربية أو التكامل الاستراتيجي، حفاظاً على مصالحها في إبقاء المنطقة مجزأة وسهلة الاختراق والتحكم[36] ، وبسقوط القطبية الثنائية، تعرض النظام الإقليمي العربي لصدمة وجودية، حيث دفع نحو مزيد من التفكك والتراجع عن مفهوم الدولة الوطنية القوية لصالح كيانات هشة[37] ، وحدث انزياح جذري في السياسات من خطاب الاستقلال الوطني إلى واقع التبعية شبه الكاملة للقطب الأمريكي الأحادي[38] ، وقد استغلت الولايات المتحدة هذا الوضع لإعادة إنتاج منطق الهيمنة المباشر، عبر التدخل العسكري كما في العراق 2003، بهدف "إعادة هندسة" المنطقة وإفراز نخب محلية جديدة تكون ولاؤها منسجماً مع متطلبات النظام العالمي المعولم الجديد[39] .

"ويحلل الباحث أن أزمة النظام الإقليمي العربي هي أزمة بنيوية ناتجة عن التناقض الحاد بين وحدته الثقافية -العميقة وتفتته السياسي-الاقتصادي المستدام. لقد فشلت النخب الحاكمة في تحويل رأس المال للهوية المشترك إلى رأس مال سياسي فاعل، وجاءت العولمة بمفاعيلها لتعمق هذا التناقض: فمن ناحية، وسّعت الفضاء الاتصالي المشترك عبر الوسائل الحديثة، مما عزز الشعور بالانتماء الواحد لدى الجماهير، ومن ناحية أخرى، عززت

منطق الدولة القطرية الضيقة وعمقت تبعيتها الاقتصادية والسياسية للخارج، مما زاد من إضعاف أي أفق للعمل الجماعي. وهكذا، تحول النظام العربي إلى فضاء مأزوم: متحد ثقافياً في الوجدان الشعبي، ومتفكك سياسياً في الممارسة الرسمية، مما يجعله سهل الاختراق وعرضة للتدخلات الخارجية التي تعمل على إعادة ترتيبه وفق مصالح القوى الكبرى، تحت شعارات العولمة والشرق الأوسط الجديد".

■ **المبحث الثاني:**

أبعاد العولمة التفاعلية وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي

لا يمكن فهم تأثير العولمة على المنطقة العربية بمنطق السببية البسيطة (السبب والنتيجة)، بل يجب تحليلها كسلسلة من الأبعاد التفاعلية المعقدة التي تتداخل مع البنى الداخلية الهشة للنظام الإقليمي العربي، فتُنتج تداعيات تكاد تكون كارثية في مجملها، ولقد مثلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة لحظة تحول جذري، تم فيها تقديم العولمة بوصفها "ثورة كونية" ثلاثية الأبعاد: سياسية (تروج للديمقراطية والتعددية)، وقيمية (تنتقل من المادية إلى ما بعد المادية)، ومعرفية (تتخطى الحداثة إلى ما بعد الحداثة)[40]، وهذه "الثورة" ليست سوى الوجه الأيديولوجي للعولمة ذاتها[41]، التي تهدف إلى إعادة تشكيل كامل الحياة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مع ما يحمله ذلك من تهديدات جسيمة للكيان الحضاري والسياسي للمنطقة[42].

● **أولاً: البعد السياسي: تفكيك السيادة وإعادة هندسة المنطقة**

يعد البعد السياسي للعولمة أكثر الأبعاد حساسية وخطورة، لارتباطه العضوي بالجانب الأمني والسيادي للدولة، ولكونه الوعاء الذي تُفرغ فيه نتائج الأبعاد الاقتصادية والثقافية[43]، فقد أتاح تفرد الولايات المتحدة بالقطبية الأحادية فرصة تاريخية لصياغة نظام عالمي لا يعترف بشركاء حقيقيين، بل بتابعين، حيث تصبح مصالح القطب المهيمن هي المعيار الوحيد للشرعية الدولية[44]، وتم توظيف السياسات الاقتصادية النيوليبرالية (خصخصة، تحرير) كأدوات فعالة لفرز الأنظمة العربية، ومكافأة المذعن ومعاقبة المقاوم[45]، في عملية

منهجية تستهدف تقليص دور الدولة الوطني وتجريدها من أدواتها التقليدية في الرعاية والتدخل[46] .

وعلى الصعيد الداخلي، خلقت ثورة المعلومات والاتصالات إشكاليات عميقة للحكومات العربية. فمن ناحية، سهلت انتشار خطاب حقوق الإنسان والديمقراطية ونشأة شبكات للمجتمع المدني عابرة للحدود، مما أتاح للمعارضات السياسية فضاءً بديلاً لعرض برامجها. ومن ناحية أخرى، أدى الاصطدام بين هذه القيم المستوردة والبنى الاجتماعية والقيمية التقليدية إلى خلق حالة من اللااستقرار والتناقض داخل المجتمعات نفسها[47] ، وعلى الصعيد الإقليمي، عملت قوى العولمة، ممثلة بالدول الكبرى والشركات الإعلامية العالمية، بنشاط على تأجيج الخلافات العربية-العربية وتحويلها إلى أزمات مزمنة (مقاطعات، قطع علاقات، إغلاق حدود)، مما أفقد النظام الإقليمي العربي أي قدرة على التضامن أو التحرك المستقل، وعمق تبعية العديد من دوله للخارج[48] .

ويمكن تلخيص المأزق العربي في هذه المرحلة بارتباط دخول العولمة بحقبة من الفوضى الخلاقة، تميزت باتجاهين متزامنين: الأول، تصاعد التدخلات الخارجية السافرة (سياسية وعسكرية) لتفكيك الكيانات الوطنية المستقرة وإخراجها من الحقبة "القديمة" ذات النزعة القومية. والثاني، تنامي ردود الأفعال العشوائية واللاعقلانية من نخب حاكمة مشتتة وخائفة، وقطاعات واسعة من الرأي العام غارقة في الارتباك والغضب العاطفي، بعيداً عن أي رؤية استراتيجية[49] ، وفي هذا السياق، تم الترويج لمفاهيم مثل "التنازل عن جزء من السيادة" و"السيادة المرنة"، ليس كتنظير أكاديمي، بل كمبرر عملي للتدخل في الشؤون الداخلية[50] .

والنتيجة الحتمية كانت تحولاً جوهرياً في صنع السياسة: فالقدرة على تحديد السياسات الوطنية (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) بدأت تنتقل من أيدي الحكومات إلى أيدي المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي) والشركات متعددة الجنسيات، مما أفقد الدول العربية، ذات الاقتصادات الهشة، معظم أدوات سيادتها الفعلية[51] ، وتمثل العولمة السياسية الهدف الاستراتيجي الأبعد، حيث إن إنجاز العولمة الاقتصادية والثقافية

يمهد الطريق لعالم "بلا حدود سياسية" بالمعنى التقليدي، أي عالم تُدار فيه المجتمعات بواسطة شبكات من القوى الاقتصادية والمعلوماتية تتجاوز الدول[52] ، وهذا يتطلب تغييراً عميقاً في طبيعة الولاء، من الولاء للدولة والأمة إلى ولاءات جديدة فردية أو طائفية أو استهلاكية، يتم الترويج لها عبر شعارات "نهاية الإيديولوجيا" و"نهاية التاريخ[53]" ، ويصبح الدفاع عن السيادة الوطنية في هذا المنظور عملاً "رجعياً"، مما يبرر، كما حدث في العراق 2003، استخدام القوة المباشرة لتغيير الأنظمة تحت ذرائع مختلفة[54] ، وتم توظيف آلة إعلامية ودعائية هائلة، تشمل منظمات دولية ووسائل إعلام عالمية ومفكرين موالين، لترويج هذا الخطاب و"تطبيع" فكرة انتزاع السيادة[55] .

وقد مارست الولايات المتحدة هذا النهج بشكل صريح، فبعد احتلال العراق، وظفت أدوات الضغط والعقوبات والدعم المباشر للمعارضات لتركيع الأنظمة الرافضة، كما في حالتي ليبيا وسوريا، مستخدمة شعارات محاربة الإرهاب وحقوق الإنسان كأدوات للتغيير السياسي القسري[56] ، والرؤية الشاملة تمثلت في مشروع "الشرق الأوسط الجديد" أو "الكبير"، الذي يهدف إلى إعادة رسم الخريطة السياسية للمناعة بحدودها وقيمها وهوياتها، لخلق كيانات جديدة قابلة للاندماج في النظام العالمي المعولم والخاضعة لهيمنة القطب الواحد[57] .

"ويؤكد الباحث أن البعد السياسي للعولمة لم يكن مجرد تأثير خارجي، بل كان عملية تفكيك منهجية للدولة الوطنية العربية، ولقد تحولت العولمة من إطار تحليلي إلى أداة فعلية لإعادة الهندسة الجيوسياسية، ولم تكتف بإضعاف الدولة، بل سعت إلى إنتاج "دولة جديدة" هجينة: ضعيفة تجاه الخارج وقمعية تجاه الداخل، مهمتها الأساسية ضمان استقرار السوق وتدفق الموارد ومواءمة السياسات المحلية مع المتطلبات العالمية. إن ما حدث في العراق وليبيا وسوريا ليس حوادث منفصلة، بل فصول في مسرحية واحدة: تفكيك الكيانات الأكثر مقاومة وإرثاً قومياً، واختبار آليات جديدة للهيمنة عبر الحروب بالوكالة والفوضى المنظمة. والنتيجة هي نظام إقليمي عربي مُعولم قسراً: مُفكك سياسياً، تابع في قراره، وغارق في صراعات هوياتية طائفية وإثنية، وهو الوضع الأمثل لاستمرار الهيمنة الخارجية" .

● **ثانياً: البعد الاقتصادي: إعادة الإنتاج البنيوي للتخلف والتبعية**

يُعد البعد الاقتصادي للعولمة الأكثر وضوحاً وتأثيراً مباشراً في حياة الأفراد، لكونه يمسّ قضايا البقاء اليومي مثل العمل والدخل والمعيشة[58] ، ويمثل تحول السلطة من الدولة إلى الشركات المتعددة الجنسيات النقطة المركزية هنا، وهي عملية تاريخية تشابه، في منطقها، عملية تحول السلطة من الإقطاع إلى الدولة القومية قبل قرون، حيث كان الدافع هو التقدم التقني والحاجة إلى أسواق أوسع[59] ، وقد جعلت الدول الرأسمالية المتقدمة من هذه الشركات رأس حربتها لتنفيذ العولمة الاقتصادية، منحتها سلطات تفوق سلطات العديد من الدول، وسهلت لها خلق سوق عالمي موحد يتحرك فيه رأس المال والسلع بحرية، بينما تبقى حركة العمل مقيدة[60] ، وتعمل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي) ومنظمة التجارة العالمية كمهندسين لهذا النظام، يفرضون سياسات الليبرالية الجديدة المتطرفة (خصخصة، تحرير التجارة، تقليص الإنفاق الاجتماعي) لإعادة هيكلة اقتصادات الدول النامية لتصبح سوقاً ومصدراً للمواد الخام[61] .

ورغم انصياع معظم الدول العربية لبرامج التكيف الهيكلي هذه، إلا إنها لم تسلم من تداعياتها الكارثية، والتي يمكن إيجازها في: انسحاب الدولة من دورها التنموي مع عجز القطاع الخاص الربحي عن سد الفراغ، تراجع الادخار والاستثمار المحلي وفشل جذب الاستثمار الأجنبي المنتج، استمرار الاعتماد الشبه كامل على ريع المحروقات في الصادرات، تعمق التبعية التكنولوجية والغذائية، وتراجع حاد في نسبة التجارة البينية العربية لصالح التبادل مع المراكز الصناعية[62] ، وبذلك، وجدت هذه الاقتصادات نفسها غارقة في تيار العولمة ككائنات منفعلة، فقدت السيطرة على سياساتها النقدية والمالية، وأصبحت قراراتها الاقتصادية تُتخذ في واشنطن أو مقرات الشركات العملاقة[63] .

وكانت النتيجة الاجتماعية المباشرة تفاقم البطالة، خاصة بين الشباب، حيث إن سياسات رفع الكفاءة والإحلال التقني، في ظل اقتصادات غير منتجة، تقلص فرص العمل ولا تخلق أخرى جديدة[64] ، وهذا يفضي إلى وظيفة بنيوية للعولمة الاقتصادية في الجنوب: فهي ليست مجرد استغلال، بل هي آلية لإعادة إنتاج التخلف. فهي تعمل على استنزاف

الفائض الاقتصادي المحلي (عبر تحويل الأرباح والديون) ومنع تراكمه، وتدمير الصناعات الوطنية الناشئة بإغراق الأسواق بالسلع المستوردة، وبالتالي إعاقة أي إمكانية حقيقية للتنمية الذاتية المستقلة[65] .

ولعل المفارقة الكبرى تكمن في أن الانخراق العربي في العولمة تم عبر بوابة الاتفاقيات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا، وليس عبر التكامل العربي الذاتي. وقد تنافست الدول العربية في تقديم التنازلات القانونية والضريبية لرأس المال الأجنبي، مما عمق من طابعها الريعي وربطها أكثر بموجات الاقتصاد العالمي. وهكذا، لم تكن العولمة فرصة للتنمية العربية، بل كانت آلية لعولمة التبعية نفسها، حيث تم دمج المنطقة في النظام العالمي كطرف تابع ومفكك، لصالح دول وجيوب اقتصادية مهيمنة[66] ، مع بقاء الولايات المتحدة في قمة الهرم، حارسة لهذا النظام ومستفيدة منه بشكل رئيسي[67] .

"ويخلص الباحث إلى أن البعد الاقتصادي للعولمة كرس بنية اقتصادية عربية مشوهة ومعاقة، ولقد حوّلت العولمة الاقتصاديات العربية من اقتصادات ذات إمكانية تحول تنموي (رغم كل عيوبها) إلى "اقتصادات ريعية مالية"، حيث يحل الاستيراد محل الإنتاج، والاستثمار في العقارات والخدمات محل الاستثمار الصناعي، والاعتماد على تحويلات المغتربين والعون الخارجي محل الإنتاج المحلي. إنها عملية "إزالة التصنيع" و"إعادة الأولوية" لجعل الاقتصاد العربي مجرد سوق استهلاكي وملاذ لرؤوس الأموال المالية المتقلبة، وهذا البعد هو الأساس المادي الذي يجعل الأبعاد السياسية والثقافية ممكنة، فالدولة المفلسة والمجتمع المفقّر يصبحان أكثر عرضة للضغوط السياسية والاختراق الثقافي. إن التنمية السياسية الحقيقية مستحيلة في ظل هذا النموذج الاقتصادي التبعي، لأنه يخلق مجتمعاً غير قادر على الإنتاج ولا الابتكار، وبالتالي غير قادر على المطالبة بحقوقه أو مراقبة حكامه بشكل فعال" .

● **ثالثاً: البعد الثقافي-الاجتماعي: اختراق الهوية وإنتاج الاغتراب**

يمثل البعد الثقافي-الاجتماعي للعولمة أعمق أبعادها تأثيراً، لأنه يستهدف الهوية والذاكرة والقيم التي تشكل نواة الصمود المجتمعي[68] ، وتعتمد آليات هذا البعد على القوة الناعمة الهائلة للغرب، ممثلة بسيطرة إعلامية وتكنولوجية شبه مطلقة، تمكنه من تعميم

أنماط الثقافة والاستهلاك والقيم الغربية (والأمريكية تحديداً) عبر أقمار البث الفضائي والإنترنت والصناعات السينمائية والترفيهية [69]، وبذلك، فإن التغيير الثقافي ليس مجرد نتيجة ثانوية، بل هو مظهر مركزي وهدف استراتيجي للعولمة، الذي يسعى إلى خلق "ثقافة كونية" موحدة، غربية المحتوى والمرجعية[70] ، وتوصف بدقة بأنها "أمركة" للعالم، حيث تتحول الولايات المتحدة من قوة عسكرية إلى "مصدر للصور والأحلام" التي تحدد معنى الحياة الحديثة[71] .

يؤدي هذا الضخ المتواصل إلى نتائج خطيرة على الصعيد النفسي-الاجتماعي، أبرزها إحداث شرخ في "الشخصية القومية" أو الهوية الجمعية، حيث يصبح الفرد يعيش في ازدواجية قاسية بين مرجعيته المحلية والمرجعية العالمية المعروضة عليه يومياً[72] ، وتدفع الثمن الأكبر في هذا المجال الدول النامية، ومنها العربية، التي تجد تراثها وقيمها تحت حصار إعلامي وسياقي دائم [73]، وتعاني الثقافة العربية تحديداً من حالة "اختراق بنيوي"، حيث لا يقتصر الأمر على تدفق المنتجات، بل على بث مفاهيم وقيم جديدة (الفردية المتطرفة، النسبية المطلقة، ثقافة الاستهلاك السريع) تتصادم مع منظومة القيم المجتمعية التقليدية والدينية، بهدف زعزعة الثقة بالمرتكزات التاريخية والرمزية للأمة [74].

وقد أدى هذا إلى أزمة هوية عميقة، تتجلى في فقدان الثقة بين الحكام والمحكومين، وتراجع الشعور بالانتماء والمسؤولية تجاه الوطن، لصالح شعور بالاغتراب واللامبالاة[75] ، ويتم الترويج نظرياً لانتماء بديل هو "المواطنة العالمية" أو "الانتماء للإنسانية"، والذي يبدو نبيلاً في ظاهره، لكنه في سياق الهيمنة يعني في الواقع تجريد الفرد من أسلحة المقاومة الثقافية التي توفرها الهويات الجماعية الأصيلة[76] ، وهذا ما يفسر الصعود الملحوظ للحركات الدينية والقومية والهويات الفرعية (الطائفية، الإثنية) كردود فعل دفاعية عنيفة لمحاولة الحفاظ على الذات في مواجهة هذا الطوفان[77] .

وعلى الصعيد الاجتماعي المباشر، أسهمت ثورة الاتصالات في كسر احتكار النخب التقليدية للمعرفة، ونشرت أنماط سلوكية وقيمية جديدة بغض النظر عن مدى ملاءمتها للنسق الاجتماعي العربي[78] ، وسهل الاستخدام غير الواعي لوسائل الإعلام الجديدة، في

غياب التربية النقدية، بروز مظاهر التفكك الأسري والانحلال الأخلاقي لدى شريحة من الشباب[79]، وتركز العولمة الاجتماعية جهودها على هذه الفئة بالذات، مستخدمة كل أدوات التقنية (السوشيال ميديا، الألعاب الإلكترونية، المحتوى الترفيهي) لنشر قيم الاختلاط غير المنضبط والانحراف والمتعة الفورية، في هجوم ممنهج على النسق القيمي العربي الذي يرتكز على الأسرة والعرض والحياء[80].

والخلاصة هي صبغ الثقافة العربية بصبغة "ثقافة استهلاكية" سطحية، تفضل الكسب السريع والتسلية الوقتية وإثارة الغرائز، على حساب العمق الفكري والقيمي والروحي. إنه اختراق يستهدف العقل والنفس معاً، ويغير أدواتهما في التعامل مع العالم، أي "الإدراك" نفسه[81].

"ويؤكد الباحث أن البعد الثقافي-الاجتماعي هو أخطر أبعاد العولمة على المدى الطويل، لأنه يهاجم أسس التماسك المجتمعي ويدمر القدرة على المقاومة من الداخل. إنه ينتج "الإنسان المعولم" العربي: إنسان منفصل عن تراثه، مشتت الهوية، مستهلك سلبي، منغمس في همومه الفردية الضيقة، وغير قادر على تصور مشروع جماعي للمستقبل، وهذا الاغتراب الثقافي هو التربة الخصبة للاستبداد السياسي من ناحية (لأن المجتمع المشتت لا يطالب بحقوقه)، وللفوضى والصراع الهوياتي من ناحية أخرى. إن الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية هنا ليس رجعية، بل هو شرط أساسي لأي تحديث حقيقي. فالتنمية السياسية لا تقوم على أنقاض الهوية، بل تقوم على هوية واثقة وقادرة على الانتقاء والتفاعل الإيجابي مع العالم، ولذلك، فإن أي مشروع للتحديث السياسي في العالم العربي يجب أن يبدأ بإعادة الاعتبار للهوية الثقافية كحصن ضد الاختراق وكأساس للمواطنة الفاعلة".

■ **الاستنتاجات**:

من خلال هذه الورقة البحثية يتضح أن العولمة لا تمثل مجرد قوة خارجية تؤثر على دول العالم الثالث، بل هي إطار معقد للتفاعلات البنيوية التي تعمل على تشويه مسارات التحديث وتعطيل إمكانيات التنمية السياسية الحقيقية. لقد أظهر التحليل أن الانتقال

من دراسة "الآثار" إلى تحليل "الأبعاد التفاعلية" للعولمة يسمح بفهم أعمق للجدلية بين العوامل الداخلية الهشة في الدولة الريعية والضغوط الخارجية المنظمة، حيث تتحول العولمة من خلفية تحليلية إلى أداة فعالة في إعادة هندسة الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي.

في الحالة الليبية، تتجلى هذه الديناميكية بشكل واضح، حيث ساهمت التفاعلات غير المتكافئة مع العولمة في تعميق التناقضات البنيوية للنظام الريعي، مما أدى إلى "تحديث مشوه" ظل قاصرًا عن تحقيق أي تحول ديمقراطي حقيقي. وقد تحول دور العولمة بعد عام 2011 من عامل ضاغط إلى قوة فاعلة ومباشرة في تفكيك مؤسسات الدولة، حيث تم توظيف خطابها السياسي (كالديمقراطية وحقوق الإنسان) والاقتصادي (كتحرير الأسواق) لإضفاء الشرعية على تدخلات أعادت إنتاج التبعية بأشكال جديدة. وبالتالي، تخلص الورقة إلى أن التنمية السياسية في السياقات الهشة لا يمكن أن تكون نتاجًا سلبيًا لضغوط العولمة، بل تتطلب بالضرورة مشروعًا داخليًا وطنيًا توافقيًا قادرًا على إعادة بناء شرعية الدولة على أساس مؤسسي، والتفاعل الاستراتيجي والانتقائي مع النظام العالمي، بدلاً من الاندماج غير المتكافئ الذي يؤدي إلى مزيد من التفكك والتبعية.

■ **الخاتمة:**

ختاماً، تؤكد هذه الدراسة أن العلاقة بين العولمة والتنمية السياسية في ليبيا – وفي دول العالم الثالث عموماً – لم تكن علاقة تقدمية محض، بل كانت علاقة إشكالية مليئة بالمفارقات والتناقضات. لقد عملت العولمة، من خلال أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ليس كحاضنة للتحديث الديمقراطي، بل كعامل مضاعف لأزمات الدولة الليبية التقليدية.

فعلى الصعيد الاقتصادي، كرست العولمة النموذج الريعي الأحادي، وجعلت الاقتصاد رهينة للتقلبات العالمية، مما أفقد الدولة مصدر شرعيتها التقليدية القائمة على التوزيع دون تمكين المجتمع اقتصادياً. وعلى الصعيد السياسي، جاءت التدخلات الخارجية، تحت مظلة الخطاب المعولم لحقوق الإنسان والديمقراطية، لتساهم في تفكيك مؤسسات الدولة القائمة دون بناء بديل مؤسسي قادر على إدارة التنوع والخلاف. أما ثقافياً، فقد ساهمت العولمة في

إحداث شرخ هوياتي بين خطاب تقليدي منغلق ونخب منفتحة لكنها منفصلة عن الواقع الاجتماعي، مما غذى أزمات الانتماء.

وبالتالي، فإن الحالة الليبية تظهر أن التنمية السياسية الحقيقية لا يمكن أن تكون نتاجاً لضغوط خارجية أو لاندماج غير متكافئ في النظام العالمي. إنها تحتاج أولاً وأخيراً إلى مشروع داخلي وطني توافقي، يستند إلى عقد اجتماعي جديد يعيد بناء شرعية الدولة على أساس المواطنة والمشاركة والعدالة، ويتمكن من التفاعل الاستراتيجي مع العولمة بانتقائية وذكاء، بدلاً من أن يكون مجرد موضوع سلبي لتأثيراتها. إن مستقبل ليبيا، والتحديث السياسي فيها، مرهونان بقدرة النخب والقوى الاجتماعية على استعادة المبادرة الداخلية وبناء دولة المؤسسات، التي تشكل الضامن الوحيد لتنمية سياسية حقيقية في مواجهة عواصف العولمة.

■ **المراجع:**

1 – جلال أمين، العولمة، دار الشروق ، ط 2 ، القاهرة – مصر ، 2010، ص 17.

2 – حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، المجلة السياسية والدولية، العدد 3 ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ربيع – 2006، ص 65

3 – محمد صايل نصر الله الزيود، تأثير العولمة على الثقافة العربية، بحث نشر على الموقع الالكتروني: www.arabthought.org

4 – المرجع السابق

5 – حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص65

6 – رولاند روبرتسون، العولمة والنظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة: أحمد محمود ونورا أمين المجلس الأعلى للثقافة – الهيمنة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة – مصر ، 1998 ، ص 132

7 – بدرية بشر، واقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي – دبي والرياض أنموذجان، سلسلة أطروحات الدكتوراه 70 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان، أيار – 2008 ، ص35

8 – رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي دار دجلة ، عمان الأردن، 2008، ص 23

9 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص19، بحث نشر على الموقع الالكتروني: - www.univ-chlef.dzlrenaflarticles-renaf-N-06/article.pdf

10 – بدرية بشر، واقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي، مرجع سابق، ص36

11 - خالد الشقران، تأثير العولمة وتكنولوجيا الاتصال والاعلام في العلاقات الدولية، مركز الرأي للدراسات بحث نشر في نوفمبر/ 2006 ، نشر على الموقع الالكتروني www.alrauenter.com

12 - جلال أمين، العولمة، مرجع سابق، ص12

13 - خالد الشقران، تأثير العولمة وتكنولوجيا الاتصال والإعلام في العلاقات الدولية، مرجع سابق

14 - فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على واقع الدول العربية، بحث نشر على الموقع الالكتروني http://blig.amin.org

15 - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص23

16 - مجموعة باحثين، أثر العولمة على سيادة الدولة موقع الدبلوماسي بحث نشر على الموقع www.aldiplo.net

17 - خالد الحروب، مفهوم العولمة - محاولة رسم حدود ،التعدين مجلة آفاق، بيروت ،لبنان، 1998 ، ص 17 ، نقلاً عن خالد حسن جاسم حميد العبيدي، العولمة ومستقبل الأمن المائي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2004 ، ص 9

18 – حميد نقل النداوي، العولمة ومستقبل الدول الوطنية في الوطن العربي المجلة السياسية والدولية، العدد الأول كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، خريف، 2005 ، ص 105

19 – خالد حسون جاسم حميد العبيدي، العولمة ومستقبل الأمن المائي العربي، مرجع سابق ، ص10

20 - ناجي الغربي، أثر العولمة على الوطن العربي ، بحث نشر على الموقع الالكتروني - www.najialqahezi.com

21 – غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق ،ص20

22 – خالد حسون جاسم حميد العبيدي، العولمة ومستقبل الأمن المائي العربي، مرجع سابق ، ص 10

23 - المرجع السابق، ص11

24 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق ، ص20

25 – أنس حسين بواطنة العولمة والدولة، انهيارها أم تغير في وظائفها، الحوار المتمدن، العدد (3097 ، 17/8/2010، بحث نشر على الموقع الالكتروني : www.ahewar.org

26 - سليم الحص ، العروبة والعولمة ، مجلة المستقبل العربي، العدد (326) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ابريل، 2006، ص7

27 - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص33

28 - المرجع السابق، ص23

29 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق ، ص 24

30 - المرجع السابق، ص23

31 - المرجع السابق، ص25

32 - نجيم دريكش الدحماني، العولمة - الحداثة - الحضارة.. وتأثيرها على العالم العربي، بحث نشر على الموقع الالكتروني : http://NADJIM

33 - بعيري زكريا مستقبل النظام الإقليمي العربي وتحدياته.. بحث نشر على الموقع الالكتروني: http://edudiantdz.net

34 - حامد عبد الماجد قويسي، مفهوم النظام الرسمي العربي، رؤية نقدية تحليلية مركز الجزيرة للدراسات بحث نشر بتاريخ 1/4/2009 نشر على الموقع الالكتروني: http://aljazeera.net

35 - هادي حسن عليوي النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع والمتغيرات في المنطقة، موقع جريدة الصباح البغدادية، مقالة نشرت على الموقع الالكتروني: www.alsabaah.com

36 - منير الحمش مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار، مجلة المستقبل العربي، العدد (353)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يوليو، 2008 ، ص 15

37 - برهان غليون المحنة العربية الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 1993، ص225

38 - مهيوب غالب أحمد الإصلاح الديمقراطي العربي في برامج الداخل ومشاريع الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد (314)، مركز دراسات الوحدة العربية، ابريل - 2005 ، ص 150

39 - برهان غليون، نهاية النظام الإقليمي العربي مركز الجزيرة للدراسات مقالة نشرت بتاريخ 10 / 3 / 2009م نشر على الموقع الالكتروني: .http://aljazeera.net

40 - السيد يسين، أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر ، 2009،ص64

41 - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 23

42 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق، ص 25

43 - المرجع السابق ، ص31

44 - أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة .. آثارها وتجلياتها ، موقع الحوار المتمدن، العدد (1782) ، 1/1/2007 ، بحث نشر على الموقع الالكتروني: www.ahewar.org

45 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق، ص31

46 - أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة .. آثارها وتجلياتها، مرجع سابق

47 - السيد يسين، أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية، ص 12

48 - باسل محمد حسن العزاوي، العولمة ومستقبل النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، (معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا (سابقاً) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2001، ص 122

49 - برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، بحث نشر بتاريخ 14 / ديسمبر / 2005 ، نشر على الموقع الالكتروني: http://critique-cociale.blogspot.com

50 - باسل محمد حسن العزاوي، العولمة ومستقبل النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق ، ص 122

51 - ناجي الغربي، أثر العولمة على الوطن العربي، مرجع سابق

52 - حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق ، ص81

53 - جلال أمين، العولمة، مرجع سابق، ص 21

54 - حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق ، ص 82

55 - المرجع السابق، ص21

56 - قحطان أحمد سليمان الحمداني، العولمة وإمكانيات العولمة (العروبة) البديلة في الوطن العربي، مجلة قضايا سياسية ، العدد (17)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص 69

57 - فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على واقع الدول العربية، مرجع سابق

58 - حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق ، ص78

59 - جلال أمين، العولمة، مرجع سابق، ص 20

60 - المرجع السابق، ص79

61 - أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة .. آثارها وتجلياتها، مرجع سابق

62 - نجيم دريكش الدحماني، العولمة - الحداثة - الحضارة.. وتأثيرها على العالم العربي، مرجع سابق

63 - ناجي الغربي، أثر العولمة على الوطن العربي، مرجع سابق

64 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق، ص34

65 - أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة .. آثارها وتجلياتها، مرجع سابق

66 - برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، مرجع سابق

67 - لطيف كريم العبيدي وياسين محمد الدليمي ، حقوق الإنسان والعولمة المجلة السياسية والدولية العدد الأول كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، خريف - 2005 ، ص 133

68 - أنس حسين بواطنة العولمة والدولة، انهيارها أم تغير في وظائفها- مرجع سابق

69 - ناجي الغربي، أثر العولمة على الوطن العربي، مرجع سابق

70 – أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة .. آثارها وتجلياتها، مرجع سابق

71 – برهان غليون العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، مرجع سابق

72 – حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق ، ص83

73 – ناجي الغربي، أثر العولمة على الوطن العربي، مرجع سابق

74 – حبيب عبد القادر محمود الشاوي، ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق ، ص83

75 – نجيم دريكش الدحماني، العولمة - الحداثة - الحضارة.. وتأثيرها على العالم العربي، مرجع سابق

76 – محمد صايل نصر الله الزيود ، تأثير العولمة على الثقافة العربية، مرجع سابق

77 – السيد يسين ، مشاكل الهوية و التعددية الثقافية في الوطن العربي ، موقع جريدة المؤتمر (العراقية)، العدد (2523 ، 7/ يونيو/ 2012، مقالة نشرت على الموقع الالكتروني: www.almutmar.com

78 – بدرية بشر، واقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي، مرجع سابق ، ص 50

79 – نجيم دريكش الدحماني، العولمة - الحداثة - الحضارة.. وتأثيرها على العالم العربي، مرجع سابق

80 – علي الدين هلال وجميل مطر ، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت- لبنان، ص 194 ، كتاب حمل على الموقع الالكتروني ://:http ninjaup.com | files | 1QLMAZR2 | 003.pdflinks

81 - محمد صايل نصر الله الزيود ، تأثير العولمة على الثقافة العربية، مرجع سابق